الآثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة

د/ بـــلعيد بعلوج
قسم العلوم الاقتصادية
كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية
جامعـــة قسنطينة

ملخص:

إن أهم ما يلاحظ حاليا هو ظهور الاقتصاد المعولم والشركات المتعددة الجنسيات والتي تلعب دورا هاما في العولمة الاقتصادية وخاصة في مجال الاستثمارات، في هذه المقالة نحاول التعرض لعملية تحويل الإنتاج للدول الفقيرة واستغلال اليد العاملة وعدم احترام المعايير البيئية من طرف هذه الشركات، لذا فإن على الدول المضيفة المطالبة بالمزيد من خلال التنظيمات الوطنية، الجهوية والدولية للتخفيف من أثر هذه الشركات.

Abstract :

We have seen the emergence of a new global economy, the multinational enterprises play an important role in the globalization world and a especially in the investment process, in this paper we try to explain that multinational firms transfer production to poor countries, exploiting labour in this countries and are not respect environnemental standards, for these reasons the standards, for these reasons the host countries should campaign through national, regional and international organization to benefit more from the MNCS.

مقدمـــــة:

إن أهم التغيرات التي أحدثتها العولمة هي زيادة دور الشركات متعددة الجنسيات في التعاون الاقتصادي الدولي وتأثيرها على الدول النامية خاصة، لذلك سنحاول التعرض إلى مفهوم العولمة، وتعريف هذه الشركات ومراحل تطورها ثم الآثار الإيجابية والسلبية عند قيام هذه الشركات بالاستثمارات المباشرة في الدول النامية، ثم أخيرا نحاول تقديم بعض المقترحات لكيفية الاستفادة منها والتعامل معها بطريقة اقتصادية عقلانية.

1- تعريف العولمة:

إن مفهوم العولمة الذي أصبح متداولا في السنوات الأخيرة هو مصطلح قياسي (1) يشمل كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وهذه الكلمة يقابلها باللغة الإنجليزية "Globalisation" وبالفرنسية "Mondialisation" وقد استعمل الأستاذ إسماعيل صبري ترجمة أخرى بالعربية وهي كلمة "الكوكبة(2) أو الكونية" وقد عرفها كما يلي: " المقصود بالكوكبة هو التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية".

وما يهمنا في هذه الدراسة ليس الجانب اللغوي ولكن الجانب الاصطلاحي وخاصة من الجهة الاقتصادية وقد عرف الأستاذ محمد الأطرش العولمة(3) الاقتصادية كما يلي:" تعني العولمة الاقتصادية كتعريف مثالي اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات والرساميل والقوى العالمة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح الأسواق سوقا واحدة كسوق القومية"، وهذه الظاهرة قديمة فهي مرتبطة بنظام الرأسمالي العالمي منذ التسعينات أخذت منحى آخر وهو تقليص دور الدولة وإلغاء الحواجز السياسية والاقتصادية والثقافية وحلت الشركات المتعددة الجنسيات محل الدولة القومية، وموقف المفكرين في هذا الموضوع هو متباين فهناك من يرى أن نتائجها إيجابية وفئة أخرى ترى بضرورة التفاعل معها رغم ما فيها من مزايا وعيوب وفئة أخيرة ترى أنها سلبية ويجب العمل على التخلص من قيوده.

2- تعريف الشركات المتعددة الجنسيات: يمكن تعريف الشركات المتعددة الجنسيات"Multinational Corporation" أو يمكن الإطلاق عليها اسم الشركات الدولية أو الشركة العابرة (4)"الجنسية" "Transnational Corporation" التي أصبحت من ظواهر الاقتصاد الحديث فهذه الشركات لها اتساع كبير في العالم حيث أنها تقوم ببناء وبيع مصانعها ومنتجاتها في العديد من دول العالم وتقوم بتحويل مبالغ مالية ضخمة من بلد لآخر وفق احتياجاتها، كما أنها تقوم بتشغيل العديد من العمال والموظفين من جنسيات مختلفة. ولضخامة هذه الشركات فإن لها تأثير فعال على الاقتصاد العالمي، ومن خصائصها أنها تصنع منتجاتها في عدة دول من خلال نظام توزيع متكامل يتجاوز الحدود القومية.ومن خصائص هذه الشركات المتعددة الجنسيات أنها تمارس نشاطها في سوق تمتاز في الغالب باحتكار القلة أي أنها ليست سوقا تنافسية، وهذه الشركات لها تأثيرات على الدول المضيفة بما تنتجه من سلع وخدمات لتغطية الطلب المحلي أو لتصديرها، وما تقدمه من مناصب شغل وكذلك تأثيرها على ميزان المدفوعات للدولة التي تقيم بها.

وهذه الشركات بإمكانها التأثير على اقتصاديات الدول وخاصة المتخلفة منها ولهذا فإن لها سلطة قوية تتخوف منها الدولة(5) لذلك ففي حالة محاولة أي دولة بالقيام بأي سياسة تأثر سلبا على هذه الشركات فإنها تقوم بأخذ الإجراءات المناسبة لها وهذا بغلق فروعها في الدولة المضيفة ونقلها إلى دولة أخرى.

3- تطور الاستثمارات الأجنبية:

في السنوات الأخيرة نلاحظ (6)زيادة دور الشركات المتعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي، هذه الحركة الكثيفة ارتكزت على زيادة تمركزها في الخارج فالمؤسسات الأكثر تقدما تمكنت من وضع شبكات عابرة للقارات للإنتاج والتسويق ومستوى التدويل حاليا يبقى يختلف حسب القطاعات ومحدود وغير متساوي بين القطاعات، ووجود ظروف عديدة مناسبة يجعل زيادة التدويل ممكنة في السنوات المقبلة توسيع حركة الخوصصة، والقوانين الجديدة في بعض الدول يسمح لها بالدخول في

نشاطات جديدة والتعامل معها سابقا، تكوين مجموعات جهوية تساعد على تحرك رأس المال المنتج، موجة جديدة في التطور التقني في الصناعات المعلوماتية، تغير في الهياكل يؤدي إلى ابتلاع وإدماج بعض الشركات في العديد من القطاعات، وأخيرا زيادة الطلب بسرعة وخاصة في أسواق الظاهرة في آسيا.

إن الاندماج في الاقتصاد الدولي"العالمي" ليس بجديد ولا بمنتهي، وقد بدأت هذه العملية منذ 5 قرون منذ وجود الشركات التجارية الشرقية " البعيدة، ومنذ ذلك الحين استمرت هذه العملية بعمليات كثيفة في مراحل تطور كبير في تبادل المنتوج أو رأس المال متبوعة بمراحل انكماش في العلاقات الاقتصادية الدولية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، التي منذ هذه النقطة بدأنا في مرحلة تكثيف المبادلات التي ترجمت في التجارة الدولية حتى سنة 1980 ومن سنة 1985 بدأ دور المالية المباشرة، الذي بعد أكبر محرك في العلاقات الاقتصادية الدولية، من 85 تطورت الاستثمارات المباشرة في الخارج وهذا ما أحدث تطور في مفهوم التجارة الدولية كمحرك رئيسي للاندماج الدولي، وبين 1985 – 1990 نصيب التدفقات للاستثمارات المباشرة في الخارج بالنسبة للمنتوج الداخلي الخام العالمي"P.I.B" كان أقل من –0,5% إلى 1% تقريبا ونصيب الشركات المتعددة الجنسيات في الإنتاج والتشغيل عالميا قد تطور بشكل ملحوظ وحسب تقديرات الأمم المتحدة في سنة 1992 أن 37 ألف شركة متعددة الجنسيات تشغل قرابة 73مليون أجير من بينهم 30 مليون في الخارج وينتجون تقريبا 25% من الإنتاج الداخلي الخام العالمي وقد انتقل إنتاج فروعها في الخارج وتطور بشكل قوي من 6%إلى 9% بين الفترة 80-93، فنلاحظ أيضا تزايد في انتقال التكنولوجيا والاستثمارات المالية المسماة بالحافظة، وفي الأسواق المالية، والتي بلغ فيها التدفقات السنوية مستوى أفضل من 3إلى 4 مرات أكبر من الاستثمارات المباشرة في الخارج، فقد ازدادت الاستثمـــارات المباشرة (7) بحـــوالي 30% خـــلال الفتـــرة 1987-1992 في الدول النامية ما عدا "أوروبا الشرقية" وحسب إحصائيات البنك العالمي فقد ارتفعت من 10ملايير دولار سنة 1985إلى 37 مليار دولار سنة 1994 ويمكن إبراز ذلك بالجدول التالي:

تدفق الاستثمارات المباشرة نحو الدول النامية خلال الفترة 1987-1992.

الوحدة: مليار دولار

السنوات / المناطق	1987-1989	1990-1992	%من المجموع 1987-1992
البلدان الإفريقية المحايدة للصحراء	5.1	4.3	6.0
إفريقيا الشمالية	4.1	3.4	5.0
الشرق الأوسط	2.1	3.4	3.0
جنوب آسيا	1.2	1.5	2.0
الشرق الأقصى	21.2	45.6	43.0
أمريكا اللاتينية	20.9	34.6	36.0
أوروبا الشرقي	0.3	7.5	5.0
مجموع الدول النامية	54.9	100.3	100.0

المصدر: البنك العالمي، جداول الديون العالمية 1994 الواردة في:(Adda J,T1,1998,p85).

وبالرجوع إلى الجدول السابق نلاحظ أن هناك سوء في التوزيع للاستثمارات حسب مناطق الدول النامية حيث أن أمريكا اللاتينية وشرق آسيا استحوذا على 79%، أما إفريقيا بكاملها كان نصيبها 11%، وأن تدفقات الاستثمارات الأجنبية خلال سنة 1994 بلغت 73,351مليار كان نصيب 10دول 79% وهذه الدول هي: الصين، سنغفورة،

الأرجنتين، ماليزيا، الميكسيك أندونيسيا تايلندا، هونغ كونغ، كولومبيا والتايوان(8) وهذا ما يؤكد أن المجموعتين السابقتين لهما حصة الأسد في الاستثمارات.

4-تقسيم الاستثمارات:

إن أهم مظاهر واتجاهات التحرر المالي هو فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمالية "المحفظية" الطويلة والقصيرة الأجل، ويقوم بهذا الدور الشركات المتعددة الجنسيات.

1.4- الاستثمار الأجنبية المباشرة:

وتعرف الاستثمارات المباشرة، هو الاستثمار الأجنبي في موجودات في دول أخرى يكون للمستثمر دورا فعالا في إدارة موجوداته ويتم ذلك من خلال تأسيس الشركات أو مشاركات أو إندماجات مع شركة وطنية...إلخ، أي بمعنى آخر هناك موجودات للشركة الأم في الدولة المضيفة. الاستثمار الأجنبي المباشر يكون بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات لأنها تمتلك البنى والهياكل التي تقدم لهذه العمليات في الخارج، وقد يتم تمويل هذه الاستثمارات من الأموال المملوكة والأرباح المحتجزة والقروض التي تحصل عليها سواء من الشركة الأم أو المؤسسات المالية وعادة ما تقوم الشركات المتعددة الجنسيات باستثماراتها في دول تتوفر على الموارد الطبيعية والسوق والموارد البشرية الكفئة للقيام بعملية الإنتاج.

2.4- الاستثمار المالي "المحفظية":

أما الاستثمار المالي "المحفظية" فإنه الاستثمار بالأسهم والسندات لشركات خارج الحدود الوطنية. وهذا الاستثمار مرتبط بأسواق الأوراق المالية بوصفها القنوات التي يتم من خلالها تنفيذ عمليات الاستثمار. وهذان النوعان من الاستثمارات هما إحدى إنتاجات العولمة التي تستند على نظرية التدويل ونظرية الشركة المتعددة الجنسية.

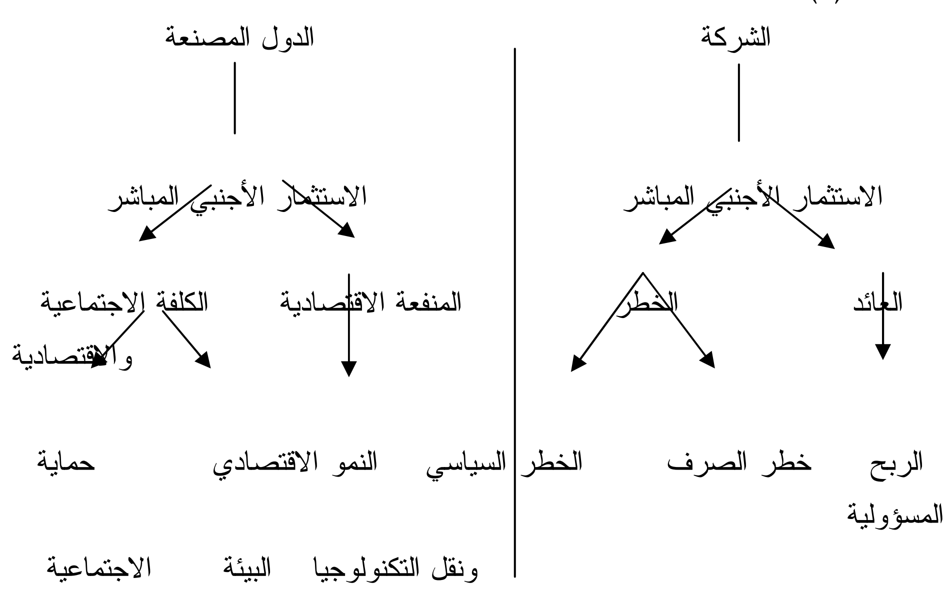
3.4- أهداف الدول المضيفة من الاستثمارات الأجنبية:

بالمقابل إن هذه العمليات تحقق للدول المضيفة بعض الأهداف مثل التشغيل ونقل التكنولوجيا وزيادة المعرفة الإدارية ومهارة العمال، كما أنه يدعم التنمية الاقتصادية

للدولة المضيفة على المستوى الكلي والجزائر، ويزيد من مساهمتها في الإنتاج والسوق الدولية، لذلك فإن الدولة المضيفة عادة ما تقدم تحفيزات لهذه الشركة، وأهمها:

- الحوافز المالية في الضرائب، الإعفاءات الضريبية، التسهيلات المحاسبة في حساب الاهتلاك، تخفيض مساهمات الضمان الاجتماعي، الاستثمارات في الصادرات والواردات.
- حوافز مالية الأعمال، المنح الحكومية، الضمانات، القروض الداعمة، عمليات التمويل والمساهمة في دعم سعر الصرف...الخ.
- حوافز أخرى، إعانات، النية التحتية، تقديم الخدمات من اتصالات من ماء ونقل وكهرباء. لذلك فأهداف كل طرف تناقض الآخر، فالشركات المتعددة الجنسيات تحاول تعظيم أرباحها مع التقليل إلى أدنى حد المخاطر التي تتعرض لها التي تم ذكرها سابقا. أما الدولة المضيفة تهدف إلى تعظيم منفعتها الوطنية مقابل تقديم أقل مستوى من التكاليف.

الشكل(9):



5- الاستثمارات المباشرة:

إن النقاش حول موضوع الاستثمارات ليس حديثا و تأثيره على الدول المستقبلة له سواء متقدمة أو نامية، أي هل النتيجة النهائية سلبية أو إيجابية، فبطبيعة الحال الاستثمار الأجنبي في حالة وجوده يختلف من حيث الشكل فقد يكون مشاركة بين قطاع عام وعام أو مساعدة، أو بين الدولة وقطاع خاص، ولكن حتى نوضع الموضوع الذي نحن بصدد البحث فيه، فإن الدراسة منصبة على الاستثمار الخاص المباشر" أي قيام شركة أجنبية بالاستثمار بإنشاء مشاريع استثمارية لاستغلالها في دولة مضيفة" وهذا النوع من الاستثمار يختلف عن الاستثمار الأجنبية غير المباشر(10) " أي الاستثمارات في المحفظة المالية أو الاستثمارات المالية" وهذا مثل شراء أسهم أو سندات أو أوذنات أو عملة الدولة المضيفة.

1.5- مزايا الاستثمارات المباشرة: فأنصار الاستثمارات المباشرة يبررون ذلك بما يلي:

- وجود هذه الشركات في دول العالم الثالث بعمل على تسهيل حركة رؤوس الأموال وهذا مما يؤدي إلى استثمارها في قطاعات إنتاجية لا تستطيع الدول المضيفة القيام بها، كما أن هذا الاستثمار قد يؤدي إلى وجود شركات مختلطة مع القطاع العام والقطاع الخاص أو القيام بالمساهمة في عملية الخوصصة التي تقوم بها الكثير من الدول النامية وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى تقليص فجوة التمويل المحلية الناتجة عن انخفاض المدخرات المحلية.
- إن الاستثمار المباشر قد يؤدي إلى توفير مناصب الشغل في هذه الدول وهذا ما يساعد على التخفيف من شبح البطالة.
- إن تنقل هذه الشركات والمنافسة بينها على استقطاب اليد العاملة المؤهلة بأجور منخفضة يمكن أن يؤدي إلى زيادة رفع مستويات الأجور نظرا لزيادة الطلب على اليد العاملة المتخصصة.
- المبرر الآخر الذي هو محل اختلاف بين الاقتصاديين هو دور هذه الشركات في نقل التكنولوجيا لدول العالم الثالث وهذا نظرا لما لها من قدرة على التحكم في التكنولوجيا

العلية التي تعجز الدول النامية عن مسايرتها نظرا لما تتطلبه من موارد مالية ضخمة ومهارات وتقنيات مختصة عالية.

- كما أن الاستثمار الأجنبي من الممكن أن يؤدي إلى زيادة الموارد المالية بالعملة الصعبة وهذا عند القيام بإنشاء مشاريع جديدة تقوم هذه الشركات باستيراد آلاتها وأجهزتها الإنتاجية من الخارج بدل الدولة المضيفة، وهذا نظرا لعدم توفرها محليا وصعوبة الحصول عليها من الخارج نظرا لعدم وجود الموارد المالية الفائضة لهذا الغرض، وهذا ما يسمح للدول النامية باستعمال مواردها القليلة للحصول على سلع استهلاكية إضافية واستعمالها في استثمارات ضرورية.
- من بين المبررات الأخرى لاستثمار هذه الشركات هو أن الدول النامية تعاني من ضعف في قدرة التصدير نظرا لعدم تحكمها في التكنولوجيا وضعف قدرتها الإنتاجية نظرا لضعف مرونة جهازها الإنتاجي.
- قيام هذه الشركات بإنتاج منتجات تحل محل الواردات التي تستورد من الخارج وهذا ما يؤدي إلى زيادة موارد هذه الدول باستعمال مواردها المالية القليلة في نشاطات أخرى، كما أنه من الممكن أن تؤدي هذه العمليات إلى تصدير الفائض من المنتوج إلى أسواق أخرى أجنبية وبهذا يمكن تحسين ميزان المدفوعات والتخفيض من الخلل في الميزان التجاري .
- كما أن الاستثمار الأجنبي من الممكن أن يؤثر في النشاط الاقتصادي الوطني وهذا عن طريق استخدام الموارد المحلية،و بإمكانها أيضا توفير بعض المستلزمات والموارد اللازمة للإنتاج في قطاعات أخرى كانت تستورد في السابق، كما أن هذه المشاريع تساهم في توسيع النشاط الاقتصادي وهذه نتيجة الترابطات الأمامية والخلفية بين المشروعات الأجنبية والوطنية.
- من الممكن أن تؤدي هذه الاستثمارات الأجنبية إلى زيادة إيرادات الدولة في شكل رسوم وضرائب تفرض على هذه المشاريع عند إقامتها أو على نشاطها عند القيام بعملية الإنتاج والتسويق والتصدير، وهذا ما يساعد على التخفيف من عجز ميزانية الدولة النامية.

- إن وجود ظروف المنافسة تسمح بتطوير روح المبادرة والخبرة وهذا بتوفير نسبة استثمارية مناسبة تؤدي إلى تشجيع القطاع الخاص المحلي والمستثمرين الأجانب على توسيع نشاطاتهم في الدول النامية.
- قد يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى التخفيف من حدة التضخم الذي تعاني منه الدول النامية وهذا بتوفير السلع والخدمات المنتجة وطنيا وبأسعار معقولة كانت في السابق غير متوفرة وتستورد بأسعار مرتفعة.
- والمحصلة النهائية هو أن هذه الاستثمارات الأجنبية يمكن أن تؤدي إلى رفاه المجتمع وهذا نظرا لما توفره من مناصب شغل وزيادة في الإنتاج والمداخيل التي تساعد على زيادة الاستهلاك.

وأهم ملاحظة يمكن التركيز عليها هو أن الاستثمارات المباشرة أفضل من الاستثمارات في المحفظة المالية وهذا لتفادي الأزمات المالية التي تحدث في الاقتصاد العالمي مثل الأزمة الآسيوية التي حدثت في السنوات الأخيرة بسبب توقعات أو تصرفات بعض المقامرين أو المضاربين وليس ناتجا عن عدم صحة الوضعية الاقتصادية لهذه الدول(11).

إلا أن هذه الشركات لها العديد من المساوئ حتى في دولها الأصلية والدليل على ذلك ما نلاحظه من مظاهرات دولية تحدث عندما تعقد الدول السبعة أو الثمانية مؤتمراتها لدراسة مشاكل العالم الاقتصادية.

2.5- مساوئ الاستثمارات المباشرة: يرى معارضي الاستثمارات المباشرة أن مساوئها تتمثل فيما يلي:

- من بين الأضرار الأساسية لهذه الشركات (12) هو أنها أصبحت تواجه معارضة كبيرة في بلدانها في بعض القطاعات الصناعية التي أصبحت سببا في حدوث مشاكل بيئية و هذا ما جعلها تقوم بنقل هذه الصناعات إلى الدول النامية، ومن بين النتائج الملاحظة على مستوى عالمي هو مشكل ارتفاع درجة الحرارة أو التلوث الهوائي بسبب بعض الغازات ومن أهمها ثاني أوكسيد الكربون وهذه النقطة هي محل اختلاف بين الدول النامية

والمتطورة، كما أن هذه الشركات أحدثت مشاكل بيئية أخرى ناتجة عن انتهاك الموارد الطبيعية ومنها(13):

- الزحف على الأراضي الصالحة للزراعة والغابات وهذا بإقامة مشاريع جديدة، مدن، موانئ، طرق وحفر مناجم ...إلخ، وهذا ما يؤدي سنويا إلى تخفيض المساحة الصالحة للزراعة.
- زيادة معدل التلوث والفساد في المياه والتربة وبالتالي فإن كل ما يحصل عليه من هذه الأرض يعد مسموما وملوثا.

- ظلت هذه الشركات هي المسيطرة على التجارة والتعامل في الموارد والخامات الثمينة وبالتالي فهي تستطيع التحكم في المنتج النهائي أو المنتجات الوسطى وكذلك الدول التي تبيع لها هذا المنتوج، ماعدا البترول قبل حرب الخليج تقريبا نظرا لوجود منظمة الأوبك، كما أنها تحاول استنزاف الموارد الطبيعية للدول في أقرب وقت ممكن نظرا لنوعيتها الجيدة وسهولة الشحن والنقل والقيام بتصديرها بأسعار عالية.
- إن تحويل التكنولوجيا إلى الدول النامية من الصعب تحقيقها نظرا لاحتكارها من طرف هذه الشركات ووجود مراكز البحث في الدول الأصلية، كما أن التكنولوجيا التي تحول إلى الدول النامية هي تكنولوجيا تعتبر مستهلكة أي قديمة تجاوزها الزمن في الدول المتقدمة ونظرا لعدم صلاحيتها في هذه الدول ووجود بدائل أخرى أفضل منها فإنها تباع بأسعار باهضة، كما أنه من بين الشروط الأخرى الناتجة عن تسويق التكنولوجيا هو عدم السماح للدول المتحصلة عليها أن تقوم بتحويلها أو تصدير منتوجاتها إلى الخارج لأن ذلك يتناقض من مصالح الشركات التي تحاول السيطرة على ما لديها من معلومات وهذا لكي تضمن بقائها مدة أطــول في الــدول المضيفــة(14).
- إن الفكرة القائلة بأن الاستثمارات الأجنبية يمكن أن تؤدي إلى القضاء على البطالة غير صحيحة لأن المتعارف عليه حاليا أن الكثير من الشركات الضخمة في حالة إدماجها أو ابتلاعها لشركات أخرى في الغالب تكون مصحوبة بتسريح العمال في الدول المتقدمة وكذلك النامية، أما التنافس بين الدول النامية على استقطاب

الاستثمارات الأجنبية جعلها تقدم تنازلات كبيرة حول حقوق العمال، وتقدم تسهيلات ضريبية وهذا ما يؤدي إلى استغلال العمال بحصولهم على أجور لا تتجاوز الحد الأدنى للأجور، فمثلا شركة NIKE المختصة في إنتاج الأحذية والتي يصل سعرها إلى 150دولار في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا تقوم بتشغيل 120ألف عامل وعاملة بإندونيسيا يعملون لدى الموردين بأجر يقل عن 3دولارات في اليوم وهذا الأجر لا يسد الرمق إلا بالكاد فهو يساوي الحد الأدنى للأجر المقرر قانونيا ونفس الشيء بالنسبة لحوالي 80مليون عامل، وكل هذا من أجل تحقيق أهداف الشركات المتعددة الجنسيات والدول المضيفة لكي تحافظ على قوتها التنافسية، كما أن هؤلاء العمال يعملون 6 أو 7 أيام في الأسبوع ويسكنون بنايات غير لائقة بالمصنع تقفل أبوابها ليلا كما لو كانت سجنا، أما في الصين التي بها 150ألف مصنع بالشراكة مع ممولين أجانب يعمل بها العامل 15 ساعة في اليوم، كما أن هؤلاء العمال يمنعون من ممارسة نشاطاتهم النقابية وفي حالة محاولة القيام بذلك فإنهم يطردون أو يعذبون أو يقتلون(15).

- أما أن الشركات المتعددة الجنسيات فلا توجه استثماراتها للقطاعات التي تحتاجها الدول النامية ولكنها تختار القطاعات التي تحقق لها أعظم ربح وأقل مخاطرة وبالتالي تستثمر في المشاريع التي تحقق مردودا مرتفعا في أقل وقت ممكن وهذا مثل الخدمات المالية والسياحة وغيرها.
- تمارس هذه الشركات أعمالا غير مقبولة قانونا كالرشوة ومحاولة التدخل في الشؤون السياسية للدول المضيفة ومثال سالفدور ألندي في الشيلي أحسن دليل على ذلك، وهذا لأن في الدول الديموقراطية السوق التي تقود السياسة وليس العكس وبالتالي فإنه كلما اتسع السوق وأصبح عالميا كلما انتقلت مصادر السلطة والحكم من الحكومات الوطنية إلى الشركات العالمية؛ وعن هذا الموضوع يقول الكاتب وليم جرايد في كتابه (16) "من سيخبر الشعب" "Who Will Tell The People" ما يلي:

" إن المصادر المالية الضخمة للشركات وتعدد مصالحها والكفاءات التي تعمل لها تمثل ذخيرة كبيرة تعمل في الوقت الحالي بكل طاقاتها على توجيه سلطات الحكم على

الوجهة التي تخدم برامجها المعلنة والخفية تمثل ذخيرة كبيرة تعمل في الوقت الحالي بكل طاقاتها على توجيه سلطات الحكم على الوجهة التي تخدم برامجها المعلنة والخفية . إن هذه الحقيقة المؤسسية الجديدة هو المحور الذي يتحطم عليه مبادئ الديمقراطية المعاصرة فهذه الشركات وجدت لتضخم أرباحها لا أن تخدم طموحات المجتمع ، فهم يقادون من قبل رؤساء ومالكي هذه الشركات ولا يوجه هؤلاء طموحات المجتمع".

خاتمة:

إن إشكالية التعامل مع الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة بالنسبة للدول النامية عموما والعربية خصوصا موضوع معقد الجوانب إلا أنه يجب التعامل معه بكل حذر وعقلانية.

الهوامش:

(1) الجيلالي حلام: العولمة والهوية الثقافية، فعاليات الملتقى الدولي"الجزائر والعولمة" جامعة منتوري قسنطينة قسم علم الاجتماع، 22-23 نوفمبر 1999، ص112.

(2) إسماعيل صبري عبد الله: الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية ص.45

(3) محمد الأطرش تحديد الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مركز دراسات للوحدة العربية، العدد 260، 2000/10، ص 29.

(4) سمير كرم: الشركات متعددة الجنسية، معهد الاتحاد العربي فرع لبنان 1981.

(5) مصطفى كامل السعيد إبراهيم: الشركات متعددة الجنسية والوطن العربي، الهيئة المصرية للكتاب، 1978، ص12.

(6) Fabrice Hatem : Les Multinationales en l'an 2000, Economica,1995, P9.

(7) محفوظ جبار: العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المتخلفة، فعاليات الملتقى الدولي "الجزائر والعولمة" جامعة منتوري قسنطينة، قسم علم الاجتماع، 22-23 نوفمبر 1999، ص ص 457-458.

(8)Bernard Guilhon : Les Firmes Globales, Economica, Septembre 1998, p13.

(9) سرمد كوكب الجميل: تحديات العولمة وخيارات الاستثمار، تحليل اتجاهات التحرر المالي تجاه الاستثمارات الأجنبية، حالة الأردن.

(10) محمد الأطرش: تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، المستقبل العربي العدد 22، 2000/10،ص 7.

(11) محمد الأطرش: تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، المستقبل العربي العدد 22، 2000/10،ص 39.

(12) إسماعيل صبري عبد الله: الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، ص 67.

(13) دايفيد برايبروك: للقيم الأخلاقية في عالم المال والأعمال، ترجمة صلاح الدين الشريف، مكتبة الأنجلو المصرية الجزء الثاني، القاهرة 1986، ص ص 904-905.

(14) C.Vaitsos : The Process of Commercialization of Technology in The Andean Pact, Printed in International Firms And Modem Imperialism, HUGO RADICE, Penguin Books, 1975, pp 183-229.

(15) هانس- بيرمارتين، هارالدشومان: فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة 164، أكتوبر 1998، ص ص 264-267.

(16) رعد كامل الجبالي: التعاون الاقتصادي العربي والإسلامي في ظل العولمة، بحث مقدم بجامعة الزرقاء الأهلية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، 8- 2000/8/10.